واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي	
فاطمة الزهراء مغبر	جامعة تلمسان
نسيمة لعرج مجاهد	جامعة تلمسان

الملـخص

تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي منذ 1989، ضمن حركية التكاملات الاقتصادية في العالم، وذلك بهدف الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد المصلحة الخاصة لكل بلد،والجزائر على غرار بلدان المغرب العربي تبحث عن تحقيق مصالح من وراء دخولها اتحاد المغرب العربي. فهل يمكن القول بأن دول المغرب العربي قد تمكنت من إنشاء اتحاد إقليمي مغاربي حقيقي؟، وما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد؟.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، اتحاد المغرب العربي، الجزائر.

ABSTRACT :

Within the dynamic economic integration in the world, the Maghreb Arabe countries seeking to integrate more into the global economy, through the formulation of the Arab Maghreb Union(A.M.U) since 1989, In order to adapt according to the data and the requirements put forward in the international arena. Algeria is one of the members of the Arab Maghreb Union, and they are looking for their interests from behind entering Union, but is it possible to say that the Maghreb Arab countries have been able to create a real Regional Maghreb Union?, and what is the reality of the Algerian economy in light of this union?.

Keywords : Regional economic integration, Arab Maghreb Union, Algeria.

meghabberf@yahoo.fr | l_m_nassima@yahoo.fr

مقدمة:

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات اقتصادية كبيرة فرضت على الدول التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواءا في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي محاولة منها التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة، ويعتبر الاتحاد الأوربي أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وفي العقود الثلاثة الأخيرة ازدادت وتيرة المحاولات التكاملية للدول حيث ظهرت عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وا ٍفريقيا.

وفي هذا السياق ومواجهة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة، ظهر اتحاد المغرب العربي إلى الوجود في فيفري1989، كضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، وهذا من أجل رفع الضغوطات التي تواجه كل دولة على حدة من مختلف التنظيمات الدولية. فموضوع التكامل في منطقة المغرب العربي يشكل أهمية بالغة باعتباره أحد أهم الأهداف التي تساعد على تكريس الاستقرار الإقليمي الذي يضمن بدوره الحد الأدنى من وجود تكاملية سياسة، اقتصادية، أمنية وثقافية كمرحلة لتحقيق تنمية شاملة ورشادة ديمقراطية.

الإشكالية:منذ نشأة اتحاد المغرب العربي وهو يعاني من أسباب القصور والعثرات التي حدت من اندفاعه بدءا بتدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية إلى توالي الأزمات والصعاب المتعددة والتي أدت إلى صعوبة التوفيق بين الرغبة في خلق تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد وبين تباين مواقف أنظمة الحكم وتعثر عملية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين تلك الدول والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية للتكامل الاقتصادي.

وعليه فإن إشكالية البحث تتمحور حول:

هل تمكن المغرب العربي من إنشاء اتحاد إقليمي مغاربي حقيقي؟، وما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- أولا: تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- ثانيا: التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي؛
- ثالثا: واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي.

أولا: الخلفية النظرية للموضوع: تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد ظهرت التوجهات المبكرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فيظلّ عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، حيث برزت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كآليات جديدة لتسيير النظام العالمي، وفي نفس الوقت ظهرت منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. وتمثل الإقليمية ذلك المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء.

ولقد تباينت التعاريف الممنوحة للتكامل الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين، وعليه سنقوم بتقديم ثلاثة تعاريف تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، وهم: البروفيسور بيلا بالاسا، البروفيسور جونار ميردال، البروفيسور جان تنبرجن.

فيعرف **بيلا بالاسا** التكامل الاقتصادي على أنه: " يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية(دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها وا زالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة

متميزة"[1]، أما **جونار ميردال** فيرى بأنه " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وليس فقط على مستوى دولي، بل أيضا على المستوى القومي"وا ٍذا انتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده جان **تنبرجن** فهو يحتوي على جانبين" سلبيوا ٍيجابي"، فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال.[2]

ويمر التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب نموذج بيلا بالاسا• والذي اقترحه من خلال مؤلفه "نظرية التكامل الاقتصادي" سنة 1961 بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

1. **منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر:** يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى. وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA.
2. **الاتحاد الجمركي:** هو عبارة عن منطقة تبادل حر تتبنى من خلالها الدول الأعضاء تعريفة خارجية مشتركة اتجاه البلدان الأخرى، وتتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية.

---

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص 56

[2] غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، 2009، ص 05

• بيلا بالاسا اقتصادي مجري 1928-1997، كان أستاذ بجامعة جونس هوبكنز- بالتمور بالولايات المتحدة الأمريكية وخبير بالبنك العالمي، اقترح سنة 1961 مخططا للتكامل الجهوي والذي صار فيما بعد مرجعا لمسار التكتلات الإقليمية لعدة سنوات، والطريق الذي اتبعته أوربا فرضياته معالجة من طرف بالاسا.

[3] محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005،جامعة الجزائر، ص 14

وكمثال على هذا الاتحاد نجد السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينيةMERCOSUR.

3. **السوق المشتركة:** هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج (رأس مال، عمل)، الأمر الذي يفرض ضرورة توفر تنسيق وتجانس مختلف السياسات الاقتصادية. وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوربي يمثل سوقا مشتركة منذ 1993.

4. **الاتحاد الاقتصادي:** هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة فهي تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها... والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ 1993.

5. **الاندماج الاقتصادي:** يعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، وهو يتطلب توحيد للسياسات النقدية، الضريبية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا إقامة سلطة فوق قومية حيث تكون قراراتها بمثابة أوامر تنفذها الدول الأعضاء. وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

الشكل (01): مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

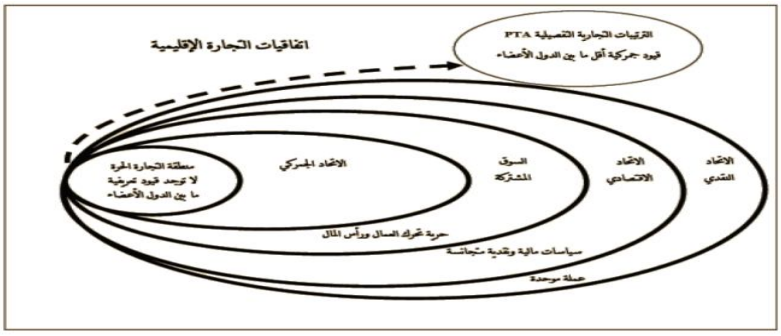

المرجع: د.محمد عيسى الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص09

يعمل التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحقيق جملة من المزايا والفوائد للدول المنضمة إليه تتمثل في:[1]

- يتيح فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة، ويضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل فتنعدم حالة التردد وتسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشيط حركة التجارة.
- يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في العملية التكاملية عن طريق تشجيعه للاستثمار.
- زيادة التوظيف وتقليل البطالة داخل دول التكامل إضافة إلى تنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.
- يكسب التكامل الدول الأعضاء مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، وهو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.

ثانيا: التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي:

1- نشأة اتحاد المغرب العربي:

بدأت البوادر الأولى للعمل الوحدوي تظهر للوجود مع مطلع القرن العشرين، حين تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1923 كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة والذي تحول في سنة 1926 إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي. ثم تم تنظيم مؤتمر المغرب العربي بين 15-22 فيفري 1947 بمبادرة عن دول المغرب العربي الثلاث من أجل دراسة قضية المغرب العربي والبحث عن علاقة فعالة تمكن المغاربة من الحصول على

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، مرجع سابق، ص 68-133

استقلالهم في الإطار العربي، وبعدها عقد مؤتمر طنجة ما بين 27-30 أفريل 1958، إلا أن هذه المحاولات قد تلاشت بعد استكمال المغرب لاستقلاله لأنها كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس وحدة المصير.[1]

ولقد توالت محاولات العمل الوحدوي بعد الاستقلال ففي سنة 1964 تم إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة(CPCM) بعد انعقاد أول مؤتمر ضم وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس، المغرب وليبيا، قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي[2]، فهي مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق وذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في كافة الميادين، وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول العربية الخمس وتم إصدار بيان زر الدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية كلفت بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي،[3] ليتم التوصل في الأخير ومع تطور الأحداث السياسة بالمنطقة إلى إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية من طرف الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا.

وعلى إثر ذلك تم توقيع معاهدتين بين بلدان المغرب العربي، الأولى تخص تبادل المنتجات الزراعية وقعت في 23 جويلية 1990، ولقد نصت على:[4]

- البناء التدريجي لاتحاد جمركي من أجل تحقيق السوق المشتركة الزراعية المغاربية؛

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 119

[2] العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي،دراسة حالة المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2009، ص 122

[3] أ.د كمال رزيق، **فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة سعد دحلب، ص 07

[4] Direction des études et des prévision financières, **Enjeux de l'intégration maghrébine, le couts de non Maghreb**, 2008, p 2

- إعفاء المنتجات الزراعية المتداولة محلية المنشأ من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات، مع استثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل دول الاتحاد؛
- إنشاء لجنة مكلفة بالأمن الغذائي مسؤولة عن إعداد لائحة المنتجات الزراعية المعفاة من إجراء تعريفي.

أما المعاهدة الثانية والتي أبرمت في 10 مارس 1991 فقد اهتمت بالقضايا التجارية والتعريفية، ونصت على:[1]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل والمفروضة عند الاستيراد على المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي؛
- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية. يتم توسيع هذه القوائم تدريجيا، مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية والصحة والسلامة السارية لدى البلد المستورد.

الشكل(02): اتجاه التجارة في المغرب العربي

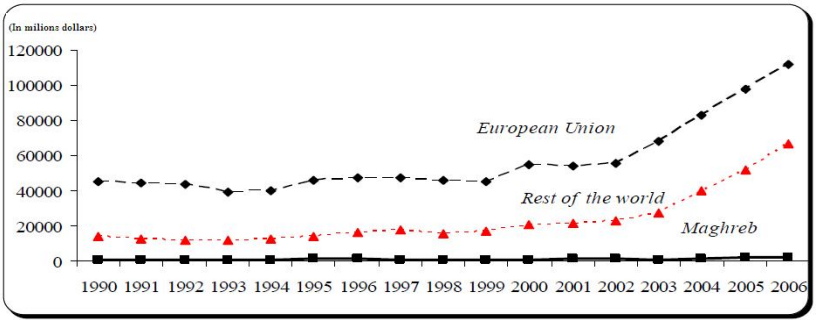

Source : DEPF-studies, Issues of the Maghreb integration, "The Cost of Non Maghreb",2008, p 06

[1] Direction des études et des prévision financières, op cit, p 2

2- دوافع قيام اتحاد المغرب العربي:

إن قيام اتحاد المغرب العربي مرتبط ارتباطا وثيقا من ناحية بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل دولة انطلاقا من طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى بالمتغيرات الدولية ذات الانعكاس المباشر وغير المباشر على تطور الأوضاع البنيوية للدول المغاربية.

2-1- العوامل الداخلية:[1]

2-1-1- أزمة نظام الدولة القطرية: لقد اعتمدت الدول المغاربية بعد حصولها على الاستقلال نظام الدولة القطرية واتبعت كل دولة سياسة تنموية خاصة تتماشى ورغباتها، إلا أنه ومع منتصف الثمانينات ثبت فشل هذه السياسات التنموية المعزولة عن المحيط الخارجي، فوجد قادة دول المغرب العربي أنفسهم مجبرين على الإقرار بالوضع المتردي الذي أصبحت تتخبط فيه دولهم، وهو ما دفعهم للبحث عن سبل أخرى لتحقيق منجزات تنموية تتماشى ومستوى التحديات المطروحة أمامها، وما دامت إمكانياتها لا تسمح بذلك فقد رأت في التكتل ملجأ لها.

2-1-2- تواضع مكانة المشاركة السياسية: لقد شهدت الدول المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في إقليمها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النظم القائمة في دول المغرب العربي تميزت بنوع من الجمود أي أنها كانت عاجزة عن التطور الذاتي لمسايرة التغيرات.

2-1-3- التحولات في النظام الإقليمي للمغرب العربي: أي التغيرات التي مست العلاقات المغاربية في مجملها بعدما عرفت فترات من المد والجزر، والتي شملت الوفاق بين الجزائر والمغرب بعد سنوات من القطيعة بسبب مشكل الصحراء الغربية، إلى جانب تحسن العلاقات بين تونس وليبيا بوصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، والمصالحة بين المغرب وليبيا.

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص164-167

2-2- المؤثرات الخارجية:[1]

2-2-1- توسيع السوق الأوروبية المشتركة: إن التوسع الذي عرفته السوق الأوربية في 1986إلى كل من البرتغال وا إسبانيا أدى إلى تدهور اقتصاديات دول المغرب العربي لكون الدول المنضمة تنتج نفس المنتجات التي بنيت على أساسها الزراعات والصناعات المغاربية مدة من الزمن مثل الحوامض والكروم وزيت الزيتون، فبعد عملية التوسع حققت السوق الأوربية المشتركة اكتفاءا ذاتيا في هذه المواد، ولم تنعكس آثار التوسيع على الصادرات فقط بل مست كذلك اليد العاملة المغاربية بأوربا ذلك كون كل من اسبانيا والبرتغال تعد أكثر دول السوق وفرة من حيث القوى البشرية الشابة.

2-2-2- الأزمة الاقتصادية العالمية: إن الركود والانحسار الذي مس اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980 و1988 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية جعلها تقوم بتخفيض وارداتها من المواد الأولية وهو ما أثر سلبا على دول المغرب العربي حيث أن 3/2 من صادراتها توجه إلى المجموعة الأوربية، كما أن انخفاض قيمة الدولار صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول، ولقد كان هذا الأساس الذي تشكلت على إثره سياسات التكييف الهيكلي التي أدت إلى هبوط الاستثمار والاستهلاك وتراجع الإنتاج إلى جانب آثار اجتماعية فادحة.

2-2-3- الانفراج الدولي: لقد كان للانفراج الدولي الذي أخذت بوادره تلوح في الأفق منذ منتصف الثمانينات دورا كبيرا في التقارب المغاربي والدعوة إلى التكتل والتوحد، فالتحدث عن مشروع أوربا الكبرى (ضم دول أوربا الشرقية) عمل على قلب المعادلات الدولية وأعاد توزيع مراكز النفوذ أي أن المغرب العربي أصبح يواجه قوة ضارية تضاف إلى القوة المهيمنة في الساحة الدولية.

3- أهداف قيام اتحاد المغرب العربي:

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 169- 182

تتمثل الأهداف الرئيسية لقيام اتحاد المغرب العربي في:[1]

- تعزيز جميع أشكال العلاقات فيما بين الدول الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز التنسيق بين السياسات؛
- الإدخال التدريجي للتداول الحر للسلع وخدمات، وعوامل الإنتاج فيما بينها؛
- انتهاج إستراتيجية اقتصادية واسعة تقوم على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، والأمن الغذائي؛
- إقامة مشاريع مشتركة وبرامج للتعاون الاقتصادي العام بين الدول الأعضاء؛
- إمكانية الدول العربية والأفريقية الأخرى الانضمام إلى الاتحاد في مرحلة لاحقة.

ثالثا: واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

1- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

1-1- الإمكانيات المادية والبشرية للجزائر:

تعتبر الجزائر ثاني أكبر بلد في إفريقيا، حيث تتربع على مساحة 2.381.741 كلم^2،وهي تشكل لوحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي، يمثل الجزء الشمالي منها المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، أما الجزء الجنوبي فيتمثل في الصحراء الجزائرية الشاسعة وهي واحدة من أكبر الصحاري في العالم، وهي تحتوى على ثروة نفطية معتبرة واحتياطي هام من الغاز الطبيعي يقدر بـ 4500 مليار م^3 وهو يمثل 3% من الاحتياطي العالمي. أما من ناحية

1 Zakaria Hanafi, B.A., **Maghreb Trade Relations: évaluation and prospects**, Washington, D.C, 2010, p 30

الإمكانيات البشرية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات وصل عدد سكان الجزائر المقيمين 37.9 مليون نسمة في جانفي 2013، ولقد مثلت فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي(15-59سنة) ما نسبته 64% سنة 2012.

1-2- وضعية الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات المغرب العربي له نفس خصائص البلدان النامية، المتمثلة في:[1]

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي، فهو اقتصاد ريعي لا يزال يعتمد على الثروات الطبيعية (بترول، غاز،...)؛
- تبعية شديدة للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، فهو يعتمد بشدة على تقلبات أسعار النفط؛
- نمو ضعيف بالرغم من استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، هذا ما لم يمكنها من امتصاص البطالة والفقر.

1-2-1- بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر:

الجدول (01): المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري (السعر الجاري)

	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	54.8	65.1	84.8	101.4	116.8	134.3	171.3	137.9
معدل النمو الحقيقي لـPIB (%)	2.6	6.9	5.2	5.1	2.0	4.6	2.4	2.1
معدل التضخم السنوي (%)	4.2	2.6	3.6	1.6	2.3	3.5	4.8	5.7
الميزان التجاري								
- بالمليار دولار	9.6	11.2	14.2	26.5	33.75	34.51	40.76	7.44
- بـ % من PIB	17.5	17.2	16.7	26.1	28.9	25.7	23.8	5.4
ميزان المدفوعات								
- بالمليار دولار	6.1	7.16	14.5	16.93	17.05	29.2	37.0	3.86
- بـ % من PIB	11.1	11.0	17.1	16.7	14.6	21.8	21.6	2.8
توازن الميزانية								
- بالمليار دولار	0.98-	3.52-	4.25-	12.06	15.9	6.31	13.2	9.23-
- بـ % من PIB	1.78	5.4-	5-	11.9	13.6	4.7	7.7	6.7-
الرصيد الجاري								
- بالمليار دولار	7.1	8.46	11.1	21.2	29.0	30.6	34.7	0.42

[1] Tamani fadhila, **intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives**, magistère en sciences économiques, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2012, p 136

- بـ % من PIB	12.9	13	13.1	20.9	24.8	22.8	20.24	0.31
احتياطي النقد الأجنبي								
- بالمليار دولار	18	32.9	43.1	56.18	77.8	110.2	143.10	149.34
- أشهر الاستيراد	18.1	24.3	23.7	27.36	36.6	39.7	34.9	36.41
الدين الجاري								
- بالمليار دولار	22.6	23.4	21.8	17.19	5.612	5.123	4.363	3.674
- بـ % من PIB	41.1	34.4	25.7	16.95	4.8	3.81	2.55	2.66
خدمة الدين								
- بالمليار دولار	4.6	4.7	6	5.2	2.67	1.68	1.34	1.000
- % من الصادرات	22.8	17.9	17.6	11.7	4.6	2.8	1.7	1.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الجزائري، صندوق النقد الدولي

1- أرصدة الحساب الجاري: نلاحظ من خلال الجدول أن أرصدة الحساب الجاري في تحسن مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 7.1 مليون دولار سنة 2001 إلى 21.2 مليار دولار سنة 2005 و34.7 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يمثل 20.24% من الناتج المحلي الإجمالي PIB، أما الميزان التجاري فبالرغم من حجم الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية العالمية والتي يمكن أن يكون لها أثر مباشر على الميزان التجاري للبلد، إلا أن هذا الأخير قد انتقل من 40.6 مليار دولار سنة 2008 إلى 7.44 مليار دولار سنة 2009 بسبب انهيار أسعار المحروقات.

2- الدين الخارجي: إن الوضعية الجيدة لأرصدة الحساب الجاري كان لها دور كبير في تخفيض ثقل الديون الخارجية. ففي سنوات التسعينات وصلت الديون الخارجية للجزائر أبعادها المذهلة وقد تم إعادة جدولتها بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994. وفي سنة 2000 تم توقيع عدة اتفاقيات مع فرنسا إيطاليا وا إسبانيا بغرض تحويل جزء من الديون إلى استثمارات. وفي سنة 2005 بدأت أولى المفاوضات بشأن الإدارة الجديدة للديون والمتمثلة في الدفع المسبق للديون، وعليه انخفض مبلغ الدين من 17.1 مليار دولار سنة 2005 والذي مثل ما نسبته 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 41.1% سنة 2001، الدين لم يمثل أكثر من 4.363 مليار دولار سنة 2008 أي 2.55% من الناتج المحلي الإجمالي و2.66% سنة

2009. كما وقد حققت الجزائر تقدما من حيث الملائمة المالية من خلال تقليل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى 1.8% سنة 2009.

3- **احتياطي النقد الأجنبي:** إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى توقف تطور احتياطي النقد الأجنبي في عام 1995 والذي يمثل فقط شهرين من الاستيراد، إن تطور مختلف مكونات ميزان المدفوعات سمح بدعم الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لتجديد احتياطات النقد الأجنبي، هذه الأخيرة وصلت إلى 18 شهر من الاستيراد سنة 2001، تقريبا 28 شهر في عام 2005 و 34.9 شهر في عام 2008 حيث بلغت 143.1 مليار دولار، ثم 36.4 شهر من الاستيراد سنة 2009 بمبلغ 149.34 مليار دولار بسبب ارتفاع عائدات النفط والغاز.

4- **التضخم:** إن التضخم في الجزائر ضبط في السنوات الأخيرة بمعدل سنوي قدره 03%، إلا أنه تجاوز 5.7% في سنة 2009 وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وكذلك أسعار المنتوجات الزراعية، هذا المعدل انخفض في سنة 2010 ليستقر عند 3.9%.

1-2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر	1081	1795	1662	2593	2746	2264	2571	1484

Source : CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde 2013,Sur http://www.unctad.org

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 40 مليون دولار سنة 1990 ليصل إلى أقصى قيمة له وهي 2746 مليون دولار سنة 2009، ثم انخفض بفارق 1262 مليون دولار ليصل إلى 1484 مليون دولار سنة 2012.

تعتبر المحروقات هي المجالات الرئيسية للاستثمار، تليها الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصيدلة وغيرها من الخدمات. أما الصناعات التحويلية

فلا تحصل إلا على جزء صغير من اهتمام المستثمرين الأجانب، وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها البيروقراطية ومدى تعقيد النظام المالي، وصعوبات الحصول على الأراضي...وغيرها، فمناخ الاستثمار في بلادنا لا يزال ملزما بالرغم من الإصلاحات والتسهيلات الاقتصادية والمالية المقدمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وضع التقرير السنوي "Doing business"[1] في سنة 2007 الجزائر في المرتبة 116 في قائمة من 175 دولة، تقدمها كل من تونس والمغرب بالمرتبتين 70 و115 على التوالي. وحسب نفس التقرير فإن تسجيل شركة جديدة في الجزائر يستغرق أكثر من 51 يوم، و يحتاج إلى 16 إجراء إداري، وتقدر التكلفة الإجمالية لتسجيلها بـ 09% من رأس مال الشركة. كما يستلزم استيراد منتوج في الجزائر إلى 15 يوما و9 وثائق، وأكثر من 22 يوم و9 وثائق للتصدير.[2]

الجدول (03): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (1995-2012)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1995	2000	2005	2007	2009	2010	2011	2012
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	1671	3379	8148	11606	16945	19209	21780	23264

Source : CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde 2013

إن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عرف ارتفاعا طيلة فترة الدراسة حيث وصل إلى 23.26 مليار دولار سنة 2012 بارتفاع قيمته 12% مقارنة بسنة 2011 والتي مثل فيها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 11% من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

---

[1] تقرير سنوي يعد تصنيفا حسب مناخ العمل الأسهل، وهو ممول من طرف البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية

[2] Tamani fadhila, **intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives**, op cit, p 152

[3] **Les investissements directs étrangers en Algérie en 2011**, 2012, p 1, sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/378778

1-2-3- المبادلات التجارية:

الجدول (04): الميزان التجاري

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	التطور (%)
الواردات	39294	40472	47247	20.24
الصادرات	45194	57053	73489	62.61
الميزان التجاري	5900	16581	26242	344.78

المصدر: المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

إن حالة التجارة الخارجية للبلاد مقبولة، فلقد سجلت خلا عام 2011:

- 47.247 مليار دولار من الواردات، حيث ارتفعت بنسبة 20.24% مقارنة بسنة 2009؛
- 73.489مليار دولار من الصادرات، ولقد سجلت ارتفاعا بنسبة62.61% مقارنة بسنة 2009.

إن الارتفاع الكبير لحجم الصادرات مقارنة بارتفاع حجم الواردات لسنة 2011، انعكس على الميزان التجاري الذي ارتفع من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 26.242 مليار دولار سنة 2011، بارتفاع نسبته تفوق 344%. ولقد تم تغطية الواردات بالصادرات بمعدل 156% عام 2011 مقابل 141% عام 2010.

الشكل(30): تطور التجارة الخارجية للجزائر(2010-2012)

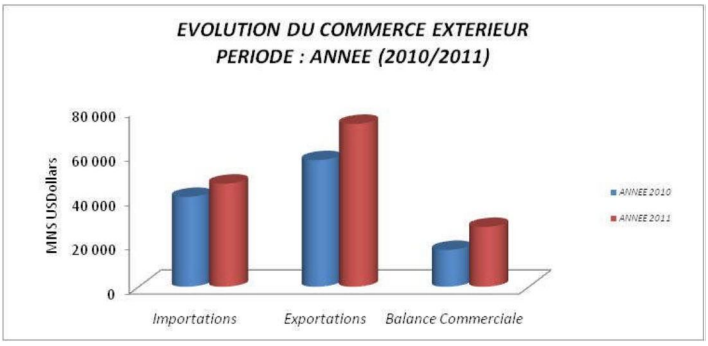

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

الجدول (05): تطور الواردات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الواردات	2010		2011		معدل النمو(%)
	القيمة	المعدل(%)	القيمة	المعدل(%)	
المواد الغذائية	6058	14.97	9850	20.85	62.59
وقود الطاقة	955	2.36	1164	2.46	21.88
المنتجات الخام	1409	3.48	1783	3.77	26.54
المنتجات نصف المصنعة	10098	24.95	10685	22.62	5.81
المعدات الزراعية	341	0.84	387	0.82	13.49
المعدات الصناعية	15776	38.98	16050	33.97	1.74
المواد الاستهلاكية	5836	14.42	7328	15.51	25.57
المجموع	40473	100	47247	100	16.74

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع –http://www.exportateur algerie.org

ويبين الجدول رقم 05 ارتفاعا في الواردات بالنسبة لكل المنتجات، حيث ارتفعت الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا من 6.058 مليار دولار إلى 9.850 مليار دولار بمعدل 62.59%، الواردات من المواد الخام بـ 26.54%، الواردات من المواد الاستهلاكية بـ 25.57%، و21.88% بالنسبة لوقود الطاقة، أما باقي الواردات فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا، حيث ارتفعت الواردات من المعدات الصناعية بمعدل 01.74%، المنتجات نصف المصنعة بـ 05.81%، و13.49% بالنسبة للمعدات الزراعية.

الجدول (06): تطور الصادرات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الصادرات	2010		2011		معدل النمو(%)
	القيمة	المعدل(%)	القيمة	المعدل(%)	
المواد الغذائية	315	0.55	355	0.48	12.7
المحروقات	55527	97.33	71427	97.19	28.63
المنتجات الخام	94	0.17	161	0.22	71.28

المنتجات نصف المصنعة	1056	1.85	1496	2.04	41.67
المعدات الزراعية	1	–	–	–	–
المعدات الصناعية	30	0.05	35	0.05	16.67
المواد الاستهلاكية	30	0.05	15	0.02	50.00-
المجموع	57053	100	73489	100	28.81

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 06 أن المحروقات تتصدر صادرات الجزائر بمعدل وصل سنة 2011 إلى 97.19% من مجمل الصادرات، ولقد سجلت ارتفاعا بمعدل 28.63% مقارنة بسنة 2010. أما صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات فهي تظل دائما هامشية وتمثل فقط 2.81% من مجموع الصادرات، وهو ما يعادل 2.062 مليار دولار، ولقد ارتفعت بمعدل 35.12% مقارنة بسنة2010، تضم المواد نصف المصنعة 2.04%، المواد الغذائية 0.48%، المنتجات الخام 0.22%، المعدات الصناعية والمواد الاستهلاكية 0.07%.

الجدول (07): التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

	الواردات		**الصادرات**	
	القيمة	**المعدل (%)**	**القيمة**	**المعدل(%)**
الاتحاد الأوربي	23858	50.98	40127	54.24
O.C.D.E[1] (خارج U.E)	5892	12.59	22325	30.18
باقي الدول الأوربية	1086	2.32	36	0.05
أمريكا الجنوبية	3587	7.66	3586	4.85
آسيا	9410	20.11	4704	6.36

[1]منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تم إنشاؤها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضو، وهي تضم معظم بلدان الاتحاد الأوربي وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندا وبلدان كبرى من آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية

الدول العربية	1536	3.28	1069	1.44
اتحاد المغرب العربي	755	1.61	2075	2.8
الدول الإفريقية	677	1.45	59	0.08
المجموع	46801	100	73981	100

المصـــــــدر: المركـــز الـــوطني للمعلوماتيـــة والإحصـــائيات علـــى الموقـــع http://www.exportateur-algerie.org

إن المبادلات التجارية للجزائر تتم بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوربي، والتي مثلت عام 2012 50.98% من الواردات و54.24% من الصادرات، وتليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوربي) حيث بلغ حجم الواردات 12.59% وحجم الصادرات 30.18%، أما اتحاد المغرب العربي فنسب التبادل التجاري معه لا تزال ضعيفة حيث لا تمثل الواردات إلا 1.61% والصادرات 2.8%.

2- آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

إن انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي له آثار ايجابية على اقتصادها، فهذا الاتحاد من شأنه أن :[1]

- يحقق لها وضع أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوربية، في مجال الغاز الطبيعي التي تصدره إلى أوربا عبر كل من تونس والمغرب؛
- يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة؛
- تنمية المناطق الحدودية، عن طريق تأمين الحدود والقضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود(السوق الموازية)؛
- هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في الاتحاد من شأنه أن يمهد للجزائر للعب دور بارز ومؤثر سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لموقعها الاستراتيجي وا ٍمكانياتها المادية والبشرية.

[1] لعجال أعجال محمد لمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، ص 22

3- تكلفة عدم إقامة اتحاد مغرب عربي على الاقتصاد الجزائري:

لقد قدرت عدد من المنظمات الدولية والإقليمية تكلفة عدم إقامة اتحاد مغربي على الدول الأعضاء، فحسب الحكومة التونسية يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمعدل 1% سنويا، وبعبارة أخرى فإن وجود اتحاد مغرب عربي حقيقي كان يمكن أن يكون قد أدى إلى تحقيق قيمة مضافة بمبلغ 10 مليار دولار سنويا للدول الخمسة وهو ما يعادل 5% من ناتجها المحلي الإجمالي المتراكم. ويؤكد الأمين العام للاتحاد أن التأخير في تنفيذ عملية التكامل تكلف كل بلد من بلدان التكامل 2% من معدل النمو السنوي.

ويقدر البنك الدولي أن إقامة اتحاد مغرب عربي حقيقي (الذي يأخذ في الاعتبار تحرير الخدمات وا إصلاح مناخ الاستثمار) يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد للفترة (2005-2015) بمعدل 34%بالنسبة للجزائر، 27% للمغرب، 24% لتونس.

فمن شأن التكامل الاقتصادي المغربي أن يولد آثارا ايجابية على التجارة الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، فهو ينطوي على إزالة العقبات وتنويع التجارة وزيادة الكفاءة وتعزيز اقتصاد الحجم. ولقد أبرزت دراسة التجارة البينية المغاربية الملاحظات التالية:[1]

- **خارج مجال المحروقات:** حجم التبادل التجاري للجزائر مع بلدان المغرب العربي يعتبر ضئيلا.
- على الرغم من القرب الجغرافي، فإن المنتجات الطاقوية المستوردة من الجزائر بين عامي 2000 و2006 بلغت فقط في المتوسط السنوي 05% من الواردات المغربية من هذه المنتجات و0.5% من صادرات الجزائر الإجمالية من نفس المنتجات.

[1] Direction des études et des prévision financières, op cit, p10

- خلال نفس الفترة، بلغت المبيعات من المنتجات الغذائية في السوق الجزائرية فقط 0.6% من الصادرات المغربية، و0.3% من إجمالي واردات الجزائر من المنتجات الغذائية. والغريب في الأمر أن 40% من هذه المنتجات تأتي من فرنسا واسبانيا.
- مشتريات الجزائر من النسيج، تتم من تركيا، الصين واسبانيا. المغرب وتونس بالكاد متواجدة على السوق الجزائرية فحصتهما في السوق تمثل فقط 0.9% و0.8% على التوالي.
- على الرغم من أهمية المواد الكيميائية في الصادرات المغربية إلى الجزائر(36٪ في المتوسط بين عامي 2000 و2006)، فإن هذه الأخيرة تمثل فقط 0.8% من إجمالي المبيعات لدينا و2.7% من إجمالي واردات الجزائر من هذه المنتجات.

خاتمة:

لقد تناولت الورقة البحثية موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بالتركيز على اتحاد المغرب العربي وواقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد، والذي أصبح ضرورة حتمية في ظل المتغيرات العديدة التي يعيشها العالم، لأن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها كل دولة بمفردها. ولقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن:

-اتحاد المغرب العربي بقي منذ نشأته عام 1989 اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات، ومن الناحية الاقتصادية بسبب انعدام المؤسسات التي تحمل هذا الطابع وهو ما تفسره نسب التبادل التجارية الضعيفة بين الدول الأعضاء، ففي عام 2003 لم تتجاوز نسبة التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) 03%، في حين تمثل 60.2% في الاتحاد الأوربي (UE) و22.3% في تجمع بلدان جنوب شرق آسيا

(ASEAN) و19.9% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR).[1]

-إن اتحاد المغرب العربي يلعب دورا هاما في إعادة التوازن للعلاقات المشتركة الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي وعلى وجه الخصوص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الجهوي وتوسيع حجم السوق من خلال المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-إن كون الجزائر عضوة في اتحاد المغرب العربي ليس له تأثير على اقتصادها، باعتبار أن هذا الأخير لم يتم تفعيله بعد، كما أن معدلات المبادلات

[1] Luis Martinez, **l'Algérie, l'union du Maghreb arabe et l'intégration régionale**, EuroMesSCo, 2006, p 5